كلمة العدد

معايير البحث العلمي في الإنسانيات مقاربة منهجية

أ.د عبد الأمير كاظم زاهد[*]

المدخل :

من المتفق عليه أن ضبط مخرجات الأبحاث في العلوم الصرفة والتطبيقية أسهل من ضبط المخرجات في الدراسات الإنسانية ومعرفة مدى صحة النتائج أو يقينيتها ميسورة في التجريبيات، الا أن ذلك متعذر أو عسير جداً في الدراسات الإنسانية، للفارق في الطبيعة والمسار بين التجارب الطبيعية والتجارب الاجتماعية والإنسانية.

إلى جانب هذه الميزة فان معطيات الأبحاث العلمية الصرفة معطيات في الغالب على مستوى ((الجزئي Micro)) بينما المعطيات البحثية في الانسانيات على مستوى ((الكلي Macro)) ونطاق الجزئي أسهل في معرفة العوامل المؤثرة في متغيراته.

صحيح أن العقل البشري قد توصل حالياً إلى أن الحقيقة العلمية واحدة مهما كان نطاقها ومجالها(١)، الا أن تأخر ظهور التأثير بكل أشكاله سلباً أو إيجاباً في مباحث الإنسانيات أكثر، فهو لا يظهر مباشرة أو بسرعة منظورة كما تظهر آثار المباحث الصرفة.

ان هذا الفارق من حيث الماهية : لا يجعلنا نملك آلية حاسمة لمعرفة وتشخيص الأبحاث الجيدة وذات الجدوى في الإنسانيات للحكم عليها أو الإفادة منها إلا إذا تراكمت وتم تطبيق الرؤى التي فيها، وانتظر الملاحظون لهذا التطبيق فترة ربما تطول لإدراك ما هو جيد وما هو شكلي، أو غير نافع من تلك البحوث. وهذا يجعل عملية التقييم العلمي للأبحاث الإنسانية غير مباشرة، فربما يقيم ما كانت مقدماته غير صحيحة أو نتائجه مضرة تقييماً ممتازاً وربما يحصل العكس.

إن هذه السمات في الدراسات الإنسانية الى جانب – والانبهار بالمسار الأوربي التجريبي، جعل النظرة إلى الإنسانيات أقل قيمة من العلوم الصرفة،

---

[*] مدير مركز دراسات الكوفة ورئيس تحرير مجلة مركز دراسات الكوفة .

وأغفل المعجبون بالمسار الاوروبي : أن أوربا بعد أن أغرقتها – معرفيات فكرية غير عقلانية، لا تخضع لنزعة نقدية، وجدت أن قوتها وتطورها يوجب عليها الإنحياز إلى البحوث التجريبية والتقنية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وصار المشهد العلمي ينظر إلى هذه الأبحاث أنها هي الانجاز الحقيقي للعقل البشري على الأرض(٢) . لكن علماء أوربا وجامعاتها ومراكز الأبحاث فيها لم يصروا على استبعاد الإنسانيات أو التقليل من قيمتها رغم ما أنجزته لهم العلوم الصرفة ففي القرن العشرين أدركوا أن دراسات علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وفلسفة الحداثة والأديان المقارنة والقانون باتت أكثر ضرورة وحاجة من تلك التجريبيات والتقنيات فلم يعد البحث في الانسانيات ترفاً فكرياً، إنما صار تلبية لإحتياجات الإنسان المعاصر نفسه، واحتياجات مجتمعه(٣) .

لقد عرّف قاموس أكسفورد العلم بأنه [جسد مترابط من الحقائق الثابتة التي تحكمها قوانين منهجية مهمتها اكتشاف الحقائق الجديدة](٤) وبذلك وحّد هذا التعريف الحقائق الإجتماعية والإنسانية والحقائق العلمية وجعلها مترابطة ومحكومة بقوانين منهجية ضابطة.

ومن التعريف يظهر أننا يجب أن نراعى في اكتشاف معايير التقييم لدراساتنا الإنسانية :

أ. مدى منطلقاتها من حقائق ثابتة أو بديهيات جلية، أو نواتج دراسات سابقة وصلت إلى اليقين.

ب. الالتزام بالقوانين المنهجية في تحليل البيانات والاستنتاجات والاضافات النوعية.

جـ. تحديد المهمة العلمية للبحث، وهدفه، وتطلعات الفرضيات الأساسية له.

د. الوصول إلى إكتشاف حقائق جديدة في نهاية البحث، حتى تتحقق الجدوى العلمية من الأبحاث.

والسؤال هنا هل البحوث التي نجريها في مجال الإنسانيات في العراق، وربما في العالم العربي فيها هذه السمات؟

هيكل الدراسات الإنسانية :

يظهر في المشهد العلمي تساؤل – عن هيكل الدراسات الانسانية - فإذا أردنا أن نضع إجابة لهذا السؤال أولاً علينا أن نحدد مفهوم الهيكل للدراسات الإنسانية ومن وجهة نظري انه عبارة عن اولويات معرفية تكتسب اولوياتها من قوة وجودها التداولي وهي ست منظومات وكالآتي :

أ. محور الدراسات اللغوية والأدبية والنقدية (اللسانيات، والأدب، وجماليات التعبير) : (منظومة الدلالة).

ب. محور القانون والفقه الإسلامي والقانون المقارن (المنظومة الحقوقية).

ج. محور الفلسفة والمنطق وعلم الإنسان وعلم الإجتماع
والعلوم السياسية (المنظومة الاجتماعية).

د. محور التاريخ وتحليل التراث، ومنهج الرواية (منظومة التراث).

هـ. محور الجغرافية والتخطيط البيئي والعمراني (منظومة البيئة).

و. محور العلوم الإقتصادية (منظومة التنمية).

وهنا لابد من الذكر : أن المحورين الأخيرين استعانت هذه الأيام بالأدوات الإحصائية، والرياضية.. لكنها لا تقتصر على هذه الأدوات فقط.

أما المحاور الأربعة المتقدمة فأنها لا تزال تبحث عن أدوات أكثر ضبطاً وتكميماً. ولعل أقرب الأدوات الضابطة – أداة المقارنة – وهذه الأداة لحد الآن لم توظف بصورة دقيقة فلا توجد لدينا محاولات منهجية في كيف نتقصى الاختلافات في الاجتهادات، وما هي الأدوات التفصيلية للفرز فيما هو نوعي وما هو كمي، ثم ما آلة قياس الكمي، وما آلة التقدير النوعي.

ولعل سبب هذا النقص : اننا لم ننتج دراسات منهجية في هذا المضمار. ففي مجال اللغة هناك مجال للمقارنة في قوة المفردة اللفظية والسياقية على منح الدلالة، ومجال لقياس الجودة النوعية في مجال الآداب المقارنة والنظريات النقدية المقارنة، كذلك الحال في الفقه والقانون سواء على صعيد المستند والمدرك أو على صعيد النواتج (القواعد الجزئية والأحكام الفرعية). وتزداد أهمية اعتماد المقارنات في محور الفلسفة (وعلم الإنسان والإجتماع والسياسة) لأن هذه العلوم وإن إستعان بعضها بالاستبيانات التحليلية إلا أنها لا تزال : تخضع لتماهي كبير في الإجتهادات المبنائية.

ز. إن ما تقدم يوصلنا إلى سؤال في غاية الأهمية اذا طبقنا آلية المقارنة بطريقة منهجية ودقيقة : هل يمكننا أن نصل إلى يقين معرفي في البحث في الإنسانيات؟

الجواب اذا كان المراد باليقين : الإعلان عن الظفر بالحقيقة قدر الطاقة البشرية بأدلة موضوعية مقنعة فان المقارنة ربما توصل الى هذا الهدف لأن الانسانيات اكثر ثباتاً من العلوم الصرفة فمع مراعاة أن العلوم الصرفة متغيرة لا تتسم بالثبات(٥) . ولكون العلوم الإنسانية أكثر ثباتاً.. فقد صار ميسور أن نتبنى نظرية يقين في النطاق الاجتماعي وصارت محاولاتنا منتجاً علمياً(٦).

المعايير العلمية في البحث :

يعرف البحث العلمي بأنه ((محاولة لإكتشاف الحقيقة بطريقة منهجية وعرضها بعد تقصٍ دقيق ونقد عميق)) (٧). وهنا لابد من إيضاح نقطتين هما :

١. إن البحث العلمي عملية منظمة مقصودة ومضبوطة، وهو في فرضياته وأدواته ومنهجه ونتائجه خاضع للإختبار وهذه هي السمة الموضوعية (Objectivity)

٢. ولابد من صدق التكرار : أي امكانية الحصول على نفس النتائج كلما اعيد اجراء البحث بالظروف ذاتها وبالمسار ذاته حتى يمكن وتعميم النتائج سواء في تصنيف نظائر البحث، أو في العلاقات بينها. او في تصنيف المفاهيم وبيان الاختلافات.. للوصول إلى اليقين بقانون ثابت، وصلاحية المنتج للدخول في التراكم المعرفي، التحقق من توفر خصيصة التنظيم والدقة. لذلك سنتناول هذه المعايير مع الإشارة إلى بعض الأعمال العلمية في مجال الإنسانيات ومدى انطباق هذه المعايير عليها.

أ. فلأن العمل العلمي عبارة عن تقصي، فلابد من وجود (هدف). يلاحق، ويتابع، ويقصد، ويتضح الهدف من ادراك الباحث لمشكلة فعلية – لا يزال حلها في نطاق المجهول غير المكتشف، ومن إدراك المشكلة يتفرع نطاقها ومداها وتأثيراتها، واهمية تفكيكها.. والوصول إلى حلولها، وهنا اشير الى ان اغلب الدراسات الانسانية لم تبدأ من ((إدراك واضح)) لمشكلة البحث، ونطاقها

ب. لابد من وضوح كامل في إدراك الهدف وتحديده واكتشاف جدواه على أن يكون هذا التقصي ليس سطحياً إنما تقصٍ عميق أي خوض في جذور المشكلة البحثية، بحيث يستفرغ الوسع الامكاني كله، وربما سيجد محاولات سابقة على محاولاته فعليه أن يقررما إذا أخفقت فيشير إلى أخفاقها أو حققت تقدماً جزئياً فيكمل ما يتطلب اكماله.

وهنا : تظهر أهمية التفريق بين الدراسات السابقة في الموضوع المبحوث عنه، وبين المسبقات الذهنية، فالمسح الكامل للمحاولات السابقة في البحث عن حل المشكلة عبارة عن معرفة منظمة وتقصٍ دقيق والمسبقات الذهنية عبارة معرفة تلقائية غير منظمة ربما تقود الذهن إلى الخطأ. لذلك نبه فرانسيس بيكون (١٦٢٦م) على ضرورة تطهير العقل من كل ما يقود الى الخطأ من التلقائيات(٨) وطور ديكارت مقولة النهج فعرض التلقائيات والدراسات السابقة معاً على موجبات الشك وصولاً إلى اليقين(٩) .

معايير البحث في مجال الإنسانيات :

القبليات والدراسات السابقة :

وفي مجال العلوم الإنسانية نلحظ بشكل واضح أن المسبقات العقائدية والثقافة المجتمعية والأعراف وما تلقاه الإنسان من بيئته تلقياً غير أكاديمي يشكل ((عقلاً معرفياً يتوسط بين البيانات الأساسية لمعرفيات موضوع البحث ويبين ادراك المشكلة، وحلها العلمي)).

لذلك : أجد أن الباحث في الإنسانيات يحتاج إلى طاقة أخلاقية كبيرة للتجرد من المسبقات الذهنية التلقائية، وروحاً نقدية كبيرة للتحرر من هيمنة التلقائيات(١٠)، ومحاكمة المحاولات العقدية السابقة على محاولته.

ثمة فارق آخر : بين الدراسات السابقة لأي بحث ((وبين التلقائيات)) والقبليات الذهنية وهو أن الاولى تدخل في مقولة التراكم المشترط للبنية العلمية لموضوع البحث، فيكون وجودها شرطاً لخطوة تالية من استثمار التراكم، بينما المسبقات التلقائية تتسلل إلى التراكم بشكل غير شعوري وغير تكميمي، لذلك لابد من التحرز من التلقائيات ولابد من ممارسة النقد مع الدراسات السابقة، بل لابد من الإقصاء شبه الكامل للقبليات.

وأخيراً : يمكن الاستفادة من الباعث على إجراء الابحاث من خلال اكتشاف أثر التلقائيات في البحوث، وربما أيضاً من خلال الدراسات السابقة إذا كانت انتقائية، بيد أن الباعث في كليهما يبقى خفياً وهو في التلقيات أخفى، وفي الدراسات السابقة أقل خفاءً فيحتاج الباحث قدره على اكتشاف الدافع.

جـ. ولأن العمل العلمي عمل دقيق فمن الدقة الا تتسلل احتمالية الخطأ في مكونات ذلك العمل لأن النتائج تتبع أخس المقدمات أن هذه الاحتمالات ضيقة النطاق في مجال العلميات الصرفة لكنها في مجال الإنسانيات أكثر إتساعاً، بحيث تختلط الرؤية بالرأي، وتخضع الرواية للرأي وهذا ما نجده جلياً في الأبحاث التاريخية والعقائدية وتوجد بصورة اكثر في الفلسفة والدراسات المجتمعية والنفسية.

فأما : علم النفس، والاقتصاد، والتخطيط الجغرافي والبيئي. فقد اعتمد أخيراً فيها على نظم الاستبيانات، ومناهج المسح والتحليل وتحليل المعطيات على اسس (رياضية)، وطبقت طرق الصدق والثبات الاحصائي، فقللوا باضافة هذه الادوات من احتمالات التماهي في الذاتية بينما بقى الصنف الأول أسيراً لهذه الثغرة، بيد أن الأمر ليس ميئوساً منه، إنما يمكن ((تخطيط رؤية منهجية لتنظيم خطوات

البحث في مراحله المتعاقبة مثل ضبط الوصف وتقرير الحالات وجعل الوصف ناتج الملاحظة المنظمة(١١) المتسمة بالدقة، والإفادة من المقارنة في ضبط النتائج، لأنها ضابطة تقويم المخرجات)).

ادراك مشكلة البحث وعرضها :

وتجدر الاشارة : إلى أننا بحاجة أن نهتم في مجال تعليم مناهج البحث في الإنسانيات على التركيز على تقنية خاصة بالانسانيات في عرض المشكلة البحثية وفي تحليلها، وفي عرض الدراسات السابقة لها، وفي محاولات الحل ثم في التحقق من النتائج، للوصول إلى مدخل صحيح باتجاه إكتشافات برهانية في المجال الإنساني.

تشخيص العلة ومنطق السببية :

ومن ذلك مثلاً : القطع بارتباط أية ظاهرة إجتماعية أو تاريخية أو عقائدية بأسبابها لأن مبدأ الحتمية يقرر ضرورات السببية العامة للوقائع والأفكار ودائماً تكون العلة سابقة على الظاهرة سبقاً مضطرداً والا حصل الخلف وهو محال منطقي اي تقدم العلة على معلولها .

وأشير هنا : إلى أن المشهد العلمي في تراثنا قد اكتنز بتوسع كبير في مباحث العلة والسبب وقد نقلت مباحث السببية من مجال المنطق الى مجالات أخرى بل تجاوز الدارسون في نظرية العلل والسببية الظاهرة الإنسانية إلى دراسات اللاهوت فأثاروا جدلاً أكاديمياً حول أفعال الله وما إذا كانت معلله، ومعقولة المعنى، أو غير معللة ليرتبوا عليها امكانية تعديه العلة أو حكم الأصل إلى الفروع والمستجدات

وأظن أن تأكيدات دافيد هيوم (١٧٧٦م) وجون ستيوارت مل (١٨٧٣م) التي جاء ضمن قواعد التثبت من صحة الفروض جاءت متأخرة عما اكتشفه علماؤنا الأجلاء السابقين(١٢) .

إن الدراسات الإنسانية : مطالبة بشكل منهجي أن تتوسع في تقنيات إدراك أسباب الظواهر الاجتماعية والإنسانية ، وتقنيات تحليل الصلات بين الأسباب والنتائج فذلك جزء مهم جداً من وظائف البحث* .

تحليل الظواهر الاجتماعية :

إن مقدمة إبن خلدون الشهيرة .. التي تعتبر واحدة من النصوص الناجحة التي نجحت في تشخيص أسباب الظاهرات الاجتماعية فقد بقيت منتجاً معرفياً خصباً رغم مرور ستة قرون أو أكثر على ظهورها، بحيث لا يزال سائغاً من الناحية المدرسية اجراء محاولات لإعادة انتاج فكر المقدمة(١٣).

د. ان المجموعات التي لم تتدرب طويلاً على التفكير العلمي ولم تمارسه ممارسة كافية تتبنى نظرية الحقائق المطلقة. فتكون محاولاتها في الغالب منتج موهوم بامتلاك الحقيقة وهذا المشهد لا يصلح في عالم تتضاعف فيه القدرة على الاكتشاف فلابد من تبني نظرية المعرفة النسبية وهذا يساعدنا في مشروع بناء الانسان الذي هو الغاية السامية من كل العلوم وكل الحضارات ولأن بناء الانسان يحتاج رؤية نسقية جدلية تدرس انسان الحاضر بكونه متأثر بعوامل التشكل التاريخي نفسها مجردة وتدرك كيف صنعت انساناً في عصورها السابقة وكيف تصنع الانسان الحاضر ولعل هذا ينطبق بصورة مؤثرة في أبحاث العقيدة والأخلاق العملية والفقه، بيد أن المشهد الأكاديمي يقرر أن البحوث في مجال (التراث الإسلامي) هي في الغالب أبحاث تاريخية أغلب بياناتها وتحليلاتها ونتائجها يخص عصور زمنية ماضية.

الاضافة النوعية :

فكم يمكننا أولاً أن نتأكد من أن البيانات كانت قادرة على تحليل الظواهر في عصورها تلك، وكيف يتم اختيار المنطلقات للاجتهاد الناتج عن ذلك التحليل، بحيث تعبر تلك المحاولات عن الوقائع كما جرت – لا كما وصلتنا، وذلك :

أولاً : فلأن البحث التاريخي : عبارة عن تنقيب عن الحقائق الواقعة(١٤) فلابد من الضبط المعرفي والمنهجي حتى تكون المرحلة التالية هي مرحلة حل المشكلة (fact finding) أو مرحلة التعميم ونقل التصورات الدينية والعقائدية الى الحاضر.

ثانياً : لأن التيقن من صدقية الافكار شرطٌ لمهمة أساسية من مهام البحث التاريخي بصورة عامة والبحث في مجال التراث الإسلامي خاصة وهو شرط أيضاً تحريك الثروة المنهجية والعلمية المتراكمة تاريخياً الى الحاضر واستبعاد القطيعة مع معرفيات التراث كما هو حاصل الآن في مجال الإنسانيات، بعد التخصصات الصرفة (١٥) .

إلى جانب ما تقدم أن البحث في ((جيولوجيا الأزمان التراثية ومنتجاتها المعرفية يحتاج إلى – منهجية التفسير النقدي Critical interpretation(١٦) للفرز بين المتعلقات بالبيانات المستخدمة في البحث بين ما هو أفكار وآراء (Ideas) وبين ما هو حقائق (fact).

هـ. أظن : إن المعنيين بالدراسات الإنسانية عامة والإسلامية خاصة بحاجة لإكتشاف ضوابط التفسير النقدي للوصول إلى حلول أما بالاكتشاف أو بالراجحية أي (حقائق وتعميمات وقوانين محققة

علمياً). ولكي يتكامل العمل المنهجي تضم هذه الحقائق والتعميمات إلى بعضها للوصول إلى مجموعة من المفاهيم والعلاقات النظرية الصحيحة في مقدماتها ونتائجها.

ثالثاً : يتضح ان من موجبات البحث في الإنسانيات، وما الذي يريد الباحث أن يحققه من انجاز فقد كان لتراثنا اسهامة ممتازة في تحديدها فقد نقل عن واحد من علماء المنهج القدماء انه قد حدد أن البحث لا يخرج عن سبعة أغراض تظهر أهميتها هذه التراتبية :

١. أما الى شيء لم يسبق اليه باحث فيخترعه.

٢. او شيء ناقص فيتمه الباحث.

٣. أو شيء مسهب يختصره بلا خلل.

٤. أو شيء متفرق يجمعه.

٥. أو شيء مختلط يربطه .

٦. أو شيء مغلق يشرحه ويوضحه .

٧. أو شيء اخطأ فيه مصنفه فيصححه الباحث(١٧) .

وهنا علينا الاجابة عن السؤال الأساسي : هل موجبات البحث العلمي الحالية في مجال الإنسانيات تنطلق من هذه التراتبية، لاسيما إذا عرفنا أن الراهن الاكاديمي عبارة عن علاقة بين متحول ومتحول سواء في الدراسات (الاسلامية المعتمدة على النقل والرواية) أو هي في علاقة بين واقع معاصر متحول، وأصل مرجعي منه ما هو ثابت ومنه ما هو متحول..

وبذلك : تتضح لدينا – أن فهم المشكلة البحثية وحدها لا يكفي فقط، انما لابد من فهم الجدوى البحثية ذلك لأن اغلب الابحاث الاجتماعية عبارة عن :

علاقة بين متحولين .. فلابد أن تكون الجدوى قابلة للبحث الذي يتوقع منه أن ينتهي إلى حل باضافة علمية، او على الأقل أن يثير اهتمام باحثين آخرين لإجراء بحوث اخرى أو يحقق فائدة علمية للمجتمع. فإذاً : حقق البحث حل فانه يتصف بقدر كبير من الثبات المبرهن.

كيفية التقويم

والخلاصة في مجال تقويم البحوث الإنسانية سواء كانت إطروحات جامعية أو بحوث لأغراض الترقيات العلمية، أننا امام مجموعة تساؤلات لمتن البحث : منها : مدى إدراك الباحث لمشكلة البحث وماذا يريد منه وكيف صيغت المشكلة البحثية وكيف حدد نطاقها ومنها : مدى المسح العلمي لكل المحاولات السابقة، والاحاطة بها ومدى الافادة من معطياتها حتى يبدأ الباحث من حيث انتهى غيره ومنها : كيف صاغ الباحث الفرضيات الأساسية لبحثه ثم هل بياناته التي اعتمدها كانت دقيقة وموثقة ومفهومة فهماً صحيحاً، لتكون كل تلك مقدمات اساسية للنظر في هل كانت طبيعة التناول طبيعة وصفية أو تحليلية، وهل جرى الوصف بدقة وموضوعية اذا كانت وصفية، بل هل تحقق التحليل للافكار البسيطة والمفاهيم المركبة بنفس القدر من التقنية ثم يرد تساؤل مهم : ما مقدار استخدامات الباحث للنزعة النقدية وهل انتهى من كل ما تقدم باستنتاجات مهمة... للتحقق من أن النتائج التي سيخرج بها الباحث يمكن اعتبارها اضافة نوعية للمعرفة لكن الواقع الذي نتعامل معه لا يعتمد هذا النمط من التقويم : او انه غير واسع الانتشار في اوساطنا العلمية لا في تقويم البحوث ولا في تحديد قيمة الاطروحات الجامعية لذلك بودي أن أضع أمام المعنيين بالتقويم جدولاً يتألف من عشرة أسئلة أضع لكل سؤال (١٠) نقاط لتقويم البحث في الإنسانيات.

ت	المطلوب	الوزن النوعي
١	هل ينطبق مضمون البحث مع عنوانه	١٠ درجات
٢	هل هناك بحوث منشورة مشابهة له	١٠ درجات
٣	هل أشار الباحث إلى الدراسات السابقة لبحثه	١٠ درجات
٤	هل فرضيات البحث الأساسية سليمة علميا	١٠ درجات
٥	هل بيانات البحث دقيقة، ونصوصه موثقة	١٠ درجات
٦	هل في البحث تحليل علمي للمفاهيم والأفكار	١٠ درجات
٧	هل ناقش الباحث المقومات والنصوص والآراء المختلفة	١٠ درجات
٨	هل في البحث استنتاجات مهمة وذات جدوى	١٠ درجات
٩	هل النتائج التي توصل اليها منسجمة مع مشكل البحث	١٠ درجات
١٠	هل مصادر البحث ومراجعه حديثة ومنوعة وكافية	١٠ درجات
	المجموع	١٠٠ درجة

الخاتمة :

إننا ندرك بيقين إن مجتمعاتنا ((في العالم الإسلامي)) لا تزال لم تكتشف طريقها للنهوض الحضاري والتنمية والتقدم، ولا تزال برامجها تفشل وتتهاوى الواحدة بعد الأخرى، وأظننا بحاجة إلى اطار معرفي للنهضة، وهذا الاطار يبدأ من دراسات تحرك الانسان نحو الفعل الصحيح والمنتج، لذلك فأن العناية بالدراسات الإنسانية بات اكثر ضرورة وأكثر حاجة.. وعلينا أن نفكر جيداً في مراجعة علمية ومنهجية لهذا الجانب، لأننا لو سوغنا الاعتماد على أوربا والغرب في العلميات الصرفة، فأن أوربا والغرب عاجزة أن تقدم لنا رؤية تطويرية للدراسات الإنسانية في تراثنا الفكري، لأنها ليست معنية فيه، ناهيك أنها مارسته ممارسة مملوءة بالثغرات.

الهوامش :

---

(١) رجاء دويدار : البحث العلمي اساسياته النظرية ص٦٦.
(٢) م. ن : ص٩٤.
(٣) م. ن : ص٩٤.
(٤) قاموس اكسفورد مادة (scince).
(٥) فرانسيس بيكون : الأدلة الجديدة – نقلاً عن عبد الرحمن بدوي : مناهج البحث العلمي ص٥.
(٦) ديكارت : مقال في المنهج. ص٢١.
(٧) رجاء دويدار : البحث العلمي ص٦٦.
(٨) بيكون : الأدلة الجديدة – نقلاً عن بدوي ص٦.
(٩) ديكارت : التأملات في الفلسفة ص١١٧.
(١٠) غرونباوم : حضارة الاسلام ص٣١١.
(١١) فاخر عاقل : اسس البحث العلمي في العلوم السلوكية ص١١٤.
(١٢) احمد بدر : اصول البحث العلمي ومناهجه ص٣٢.
*لست معنياً هنا بالخلاف الذي أثاره برتراندرسل في أن القانون الطبيعي صار حالياً نظاماً بديلاً عن منظومة العلل والأسباب.
(١٣) محمد عابد الجابري : نحن والتراث ص١٦١.
(١٤) ليلى الصباغ : دراسة منهجية في البحث التاريخي ص٣٩.
(١٥) م. ن : ص٣٩.
(١٦) رجاء دويدار : منهج البحث العلمي ص٧٥.
(١٧) حاجي خليفة : التعريفات ص٢٤.